

Copyright © King Saud University

40  
07.0



Copyright © 2012 Pearson Education, Inc. All rights reserved. Printed in the United States of America. This publication is protected by copyright. Any unauthorized reproduction or distribution of this work in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording, or by any information storage and retrieval system, without permission in writing from the publisher is prohibited. All rights reserved.



تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى قَنَاوِيلِ الْمَدِينَةِ .

تصنيف الشيخ الإمام العالم العلامة المحقق

شَهِدَ الْإِسْلَامَ مَعْتَقِي الْإِسْلَامِ بِحَقِّهِ الْمَعْتَمَرِ

والكرام تعني الدين ابي الحسن علي عليه السلام

ابن عبد الكافي السبكي

(۱) اے رحمت و غفران

في نوبه اصغر العباد  
رسد العاصم  
عبد الله



الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لاه  
 انما نعبد الله ونحسب  
 اننا كنا من الخاسرين  
 انما نعبد الله ونحسب  
 اننا كنا من الخاسرين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَعَلَى  
 مُحَمَّدٌ الَّذِي اسْتَفَدْنَا بِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَعَادَةً لَا تَبِيدُ  
 وَأَسْجُدُ لِلَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ وَأَسْجُدُ أَنْ مُحَمَّدًا  
 عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الْهَادِي إِلَى كُلِّ أَمْرٍ رَشِيدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ صَلَوةً  
 تَلِيَقُ بِجَلَالِهِ لَا تَزَالُ تَعَالَى كَزَيْدٍ وَسَلَامٌ تَسْلِيحًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الْمَزِيدِ وَنَعْدٍ  
 فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعْلِمُ أَنَّ بَرَاءَتِي مِنْ عَلِيٍّ بِهِ فَهُوَ بِسَبَبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّجَاهِي بِهِ اعْتِمَادِي فِي تَوَسُّلِي إِلَى اللَّهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ عَلَيْهِ  
 فَهُوَ وَسِيلَتِي إِلَى اللَّهِ فِي دُنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَمْ لَمْ يَنْفَعْنِي بِطَانَتُهُ وَظَاهِرُهُ  
 وَأَنْتَ بَلَّغْتَنِي اللَّهَ وَقَعَ الْكَلَامُ فِي بَيْعِ الْعِتَادِ لِلَّهِ الْوَهْبِ الَّتِي الْبَحْرَةُ الْمُقَدَّسَةُ  
 الَّتِي هِيَ عَلَى الْخَيْرِ وَالْتَقْوَى مَوْسُسُهُ لِيَصْرِفَ ثَمَنُهَا فِي عِمَارَتِهَا وَعِمَارَةِ الْحُرِّ  
 فَحَصَلَ لِي مِنْ ذَلِكَ هُمْ وَغَنَمٌ فَارَدْتُ أَنْ أَكْتُبَ مَا عُنْدِي فِي ذَلِكَ وَأَقْدَمُ حَدِيثًا  
 صَحِيحًا يَكُونُ فِي الْإِسْتِدْلَالِ مِنْ أَوْضَحِ الْمَسَائِلِ فَأَقُولُ — وَبِإِذْنِ الْوَهْبِ  
 وَالْمَدَايَةِ إِلَى سِرِّهِ الطَّرِيقِ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بِمَرَاتِي عَلَيْهِ قُلْتُ لَهُ قَرَى  
 عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَأَنْتَ حَاضِرٌ أَنْ أَبَا الْوَقْتِ أَخْبَرَهُ قَالَ أَخْبَرَنَا  
 أَبُو الْحُسَيْنِ الدَّارُودِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ حُمَوَيْهَ قَالَ أَخْبَرَنَا الْقُرَيْبِيُّ  
 قَالَ أَخْبَرَنَا الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ آخَرُونَ قَالُوا سَمِعْنَا  
 الْحُسَيْنَ بْنَ الْمُبَارَكِ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ إِلَى الْبُخَارِيِّ وَزَادَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ  
 أَبَا عَمْرٍو بْنِ الصَّلَاحِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَتَّصِرٌ قَالَ أَخْبَرَنَا الْفَارِسِيُّ وَالشَّحَامِيُّ  
 وَالشُّبَاذِي أَخِي سَمَاعًا وَأَبُو جَدِي سَمَاعًا وَأَجَازَةً قَالَ الْفَارِسِيُّ

كتاب السيرة  
 في حياة النبي صلى الله عليه وآله  
 وآله الطاهرين  
 عليه السلام

وهو محمد بن اسمعيل وأبو جدي أخبرنا سعيد الصوفي قال أخبرنا  
 أبو علي السبتي وقال الشحامي ومروجه والساذي أخي وأبو جدي  
 أخبرنا الحفصي قال حَدَّثَنَا الْكُشَمِينِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا الْقُرَيْبِيُّ وَأَخْبَرَنَا  
 عَلِيُّ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ سَلَمَانَ السَّافِي قَالَ أَخْبَرَنَا أَبِي قَالَ أَخْبَرَنَا مَتَّجِبٌ  
 قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو سَادِقٍ قَالَ أَخْبَرَنَا كَرِيمٌ أَخْبَرَنَا الْكُشَمِينِيُّ قَالَ  
 أَخْبَرَنَا الْقُرَيْبِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا الْبُخَارِيُّ قَالَ **باب** كَسْوَةُ الْكَلْبَةِ  
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا **الدين الحارثي** قَالَ  
 حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَحْذَبِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ جِئْتُ  
 إِلَى شَيْبَةَ قَالَ الْبُخَارِيُّ وَحَدَّثَنَا قَبِيصَةُ قَالَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ  
 عَنْ وَاصِلِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ جَلَسْتُ مَعَ شَيْبَةَ عَلَى الْكَرْسِيِّ فِي فَنَاءِ  
 الْكَلْبَةِ فَقَالَ لَعَدَّ جُلُوسُ هَذَا الْمَجْلِسِ عَمْرُ فَمَا لَعَدَّ هُمُومَتُ أَنْ لَا أَدْعُ  
 فِيهَا صُغْرًا وَلَا بَيْضًا لَا قَسَمَ مَا قُلْتُ أَنْ صَاحِبِيكَ لَمْ يَفْعَلْ قَالَ  
 هُمَا الْمَرَانُ أَقْدَى بِي وَأَبَا الْإِسْنَادِ إِلَى الْبُخَارِيِّ قَالَ كِتَابُ الْأَعْيَانِ  
 بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ ثُمَّ قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ **باب** الْأَقْدَامُ مِنَ  
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَاجْبِلْنَا لِلْمُسْلِمِينَ إِمَامًا  
 قَالَ أَمِمَّةٌ لِعَدَدِي مِمَّنْ قَبْلُنَا وَبَعْدِي بِنَا مِنْ بَعْدِنَا وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ  
 قُلْتُ أَحِبُّهَا لِنَفْسِي وَالْأَخَوَانِ هَذِهِ السَّنَةُ أَنْ يَتِمَّ هُوَ وَسَيَاوُوا  
 عَنْهَا وَالْقُرْآنُ أَنْ يَتِمَّ هُوَ أَوْ سَيَاوُوا عَنَّا وَبَيْنَ عَوَالِمِ الْأَمْرِ خَيْرٌ  
 حَدَّثَنَا عَمْرٍو بْنُ الْعَبَّاسِ قَالَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ وَاصِلِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ







النفلان يبينان لك ذلك ونقل المذهب اصرح وليس ذلك كما لو  
 نذر المهدي واطلق فانه لم يبين المهدي اليه وهما عبيته وهو الكعبة  
 واذا وجدنا ما لا في الكعبة واحتمل ان يكون من هذه الجملة حملناه  
 عليها عملا لا ليد كما ينبغي ان يكون الاملاك علي ما بايديهم فكذلك  
 ينبغي ما في الكعبة من الم  
 ان عليه وسلم قال **سنت** فاستند عمر رضي الله عنه فيما هم  
 به **قلت** عمر رضي الله عنه **سنت** كما هو عليه وابوبكر رضي الله عنه اعظم  
 منه ورسول الله صلى الله عليه وسلم اعظم منهما والمهدي كله فيما جا  
 به فلا يلزمنا النظر فيما كان سبب هم عمر رضي الله عنه وقد رجح  
 عنه بمجرد ما سمع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر رضي  
 الله عنه ومواعلم بما واطوع لهما **وقال** ابن بطال اراد عمران  
 يعرفه في منافع المسلمين نظر الهم فلما اخبره شيبه صوب فعلهما وانما  
 تركاه لان ما جعل للكعبة وسبل لهما يجري مجرى الاوقاف ولا يجوز  
 تغيير الاوقاف وفي ذلك ايضا تعظيم الاسلام وحرمانه وتهييب  
 العدو وعن الحسن **قال** قال عمر رضي الله عنه لو اخذنا ما في  
 البيت يعني الكعبة فقسمناه فقال له ابي ابن كعب والله ما ذلك  
 لك قال لم قال لان الله قد بين موضع كل مال واقره رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال صدقت وقال ابن بطال في صدر كلامه ان  
 عمر رضي الله عنه ان ما فيها من الذهب والفضة لا يحتاج اليه لكثرة ويوجد  
 من

مكتبة  
 جامعة  
 القاهرة

من تهييب التجار كما وادخاله هذا الحديث فيه ان حكم الكسوة حكم المال  
 وقال ابن بطال ايضا في كتاب الاعتصام اراد ان يقسم المال  
 الذي جمع وفضل عن نفقاتها ومرونتها ويضعه في مصالح المسلمين فلما  
 ذكره شيبه ان النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر رضي الله عنه  
 بعده لم يعرضنا له لم يسعه خلا فمما و **الاعتصام** بها واحبها  
 فربما تقدم البيت او خلق بعض الآلة **ذلك** المال ثمة و  
 صرف ذلك في منافع المسلمين كان **من** وجهه الذي سئل  
 فيه فان قلت قد ذكر الغني ووجهين **من** الهبة للمسجد وانه  
 هل يملك او لا يملك قلت اصحاب الجواز وانما يصح الهبة له  
 ويقبل ما تيمم ومملك ويؤخذ له بالشفقة والوجه الاخر ضعيف  
 ويرد عليه بالحديث الاول رد عليه به بل يكون الوجه خاصا  
 بالهبة المفترقة الى ايجاب وقبول واما الاهداء الى الكعبة فاصله  
 معهود **قال** الله تعالى هديا بالغ الكعبة وان كان ذلك في الغنى  
 لكنه عرف به مشروعية هذا النوع واصافته الى الكعبة وقد اختلف  
 الفقهاء في الوقف على المسجد هل هو وقف على المسلمين او على مصالح  
 المسجد والاصح الثاني والعايل الاول لا يريدانه وقف على المسلمين  
 يصرفونه فيما شاءوا بل يختص بالمسجد قطعاً وانما حمل على جعله  
 على المسلمين اتم القابلون للملك والجماد لا يميل للملك وجوابه  
 ان الجماد اذا كان له حصة يصرف فيها ويحتاج اليه بكونه للملك

حكم الهبة  
 للمسجد

هو الاهداء  
 للكعبة

هو الوقف  
 على المسجد  
 هو المصلحة  
 على الاصح



فظهر بها القطع بثبوت اختصاص الكعبة بمهدي اليها وما يندرج لها  
وما يوجد فيها من الاموال وامتناع صرفها في غيرها لا للفقراء ولا للحرم  
الخارج عنها المحيط بها ولا لشي من المصالح الا ان تعرض لها لنفسها مما  
او تحوها فحينئذ تنظر في كانت تلك الاموال قد ارسدت لذلك  
فتصرف فيه والا فتمت الوجه الذي ارسدت له فلا يعبر بشي عن  
وجهه فالمرسد للفقراء في غيره والمرسد للسيرة لا يصرف في  
غيرها والمرسد للعلماء في غيرها والمرسد للكعبة مطلقا  
يصرف في جميع هذه الوجوه ولما لم يوجد ولم يعلم قصد من اتى به لكنه  
معد للصرف فان قلت الشيخ ابواسحاق اما قال في المهدي للرباج  
اما المهدي للكعبة مطلقا فلم يذكره وقد ذكر في المهدي المطلق  
وجهدت قلت الوجه ان في المهدي المطلق من غير ذكر كعبة ولا غيرها  
اما المهدي للكعبة فهو مقيد فان قلت قد يقال ان العرف الشرعي  
يقتضي تفرقة علي مساكين الحرم كما في الرباج قلت ذلك ظاهر فيما  
يهدا الى الحرم اعني مكة وما حولها فان العربية تقتضي ان الاهداء  
لاهلها وكذا فيما يهدا الى مكة ويحتمل ان يطرد فيما يهدا الى الكعبة  
من غنم وابل وبقر لان العربية تقتضي دمجها وتفرقة امام مثل ذهب او فضة  
فلا عرف يقتضي ذلك فيه فوجب قصره على مقتضى اللفظ واختصاص  
الكعبة بخصرها به وليشهد له الحديث الذي سدرنا كلامنا به وقد  
تكلم الفقهاء في تعيين مكان المهدي الذي يهدا اليه من الحرم او غيره من

البلاد



البلاد وفي تعيين نوع المهدي الذي يهدي هل هو نهم ابل او بقر او غنم او  
غيرها وفي اطلاق المهدي وعدم تعيينه بهذا او بهذا او اما اطلاق المهدي  
للكعبة عن التعيين بمصارفه فلم اقف عليه ولكني ذكرت ما قلته تعنيها  
والحديث المذكور بمصداقه **تبيين** نزي قلته من الصرف الى  
وجوه الكعبة اذ كان المال علم من حاله وكانت عليه قرينة بذلك  
مثل كونه دراهم او دنانير اما العنادير **تبيين** في المصالح التي لها  
تسبقي على حالها ولا يصرف منها شي **تبيين** رضي الله عنه صرا او  
بيضا محتمل للتوعين ولم ينقل البيضا صحتها التي كانت ذلك الوقت  
وقد قيل ان اول من ذهب البيت في الاسلام الوليد بن عبد الملك  
وذلك لا ينبغي ان يكون ذهب في الجاهلية وبقي الى عهد عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه وتعالى ان الذي عمله الوليد بن عبد الملك على بابها  
صنائج والميزاب وعلى الاساطين التي في بطنها والاركان ستة وثلاثون  
الف دينار وفي خلافة الامين ربي عليها ثمانية عشر الفا دينار  
واول من فرسها بالرخام الوليد بن عبد الملك ولما عمل الوليد ذلك  
كانت امة الاسلام من التابعين موجودين وبغايا الصحابة ولم ينقل  
لما عن احد منهم انه افكر ذلك ثم جميع علماء الاسلام والصالحون وسائر  
**المسلمين** يحجون ويصرون ذلك ولا يتكروا على امر الاعصار وقا  
الرافعي في كتاب التدرس الكعبة وتطهيرها من الغرابات فان النكاح  
اعتاد وهما على امر الاعصار ولم يرد من احد نكاح ولا فرق بين الحرير

في كتاب القناديل  
الكعبة بتق  
يرويها ولا  
مصر اوله ذهب  
البيت

تقول في تاريخ بغداد في ذكر احوال المشايخ  
الكعبة في كتابها في تاريخ بغداد في ذكر احوال المشايخ  
الكعبة في كتابها في تاريخ بغداد في ذكر احوال المشايخ



وغيره وأما ورد تحريم لبسه في حق الرجال لم ذكرنا في باب الزكاة أن الأظهر  
 أنه لا يجوز تخلية الكعبة بالذهب والفضة وتعليق قناديلها وكان الفرق  
 استعمار الخلق على ذلك دون هذا فلو نذر ستر الكعبة وتطيبها صحيح  
 وهذا الذي قاله الرافعي في ترك الكعبة وتطيبها صحيح وأما الذي ذكره في  
 باب الزكاة من أن الأظهر لا يجوز تخلية الكعبة بالذهب والفضة وقال  
 الرافعي في باب الزكاة هذا <sup>في تخلية الكعبة</sup> لا يجوز المصحف بالفضة وجهان أحدهما لا  
 كالأواني وأظهرهما ثم <sup>ابن حنيفة رحمه الله</sup> أكراما للمصحف  
 وقال في سيرة الرازي ما يدل على حظرها وفي القديم والجديد عن حلة  
 ما يدل على الجواز وفي تخلية بالذهب ثلاثة أوجه أحدها الجواز كذا  
 وبه قال ابن حنيفة والثاني المنع إذ ورد في الخبر دمعها والثالث  
 أن كان للمرأة يجوز وللرجل لا يجوز وكلام الصيادلة والأكابر إلى  
 هذا الميل وذكر بعضهم أنه يجوز تخلية نفس المصحف دون غلافه المتصل  
 والأظهر النسوية وأما سائر الكتب فقال الرافعي لا يجوز وفي تخلية الكعبة  
 والمساجد بالذهب والفضة وتعليق قناديلها وجهان مرويان  
 في الحاوي وغيره أحدهما الجواز تطيما كما في المصحف وكما يجوز  
 الكعبة بالديباغ وأظهرهما المنع ويحكي عن أبي إسحاق أنه يسئل ذلك  
 عن فعل السلف وحكم الزكاة مبني على الوجهين ثم لجعل المصحف <sup>وقال</sup>  
 فلا زكاة فيه بحال انتهى ما ذكره الرافعي رحمه الله فاما المصحف فمن قال  
 بالمنع فيه أتما مطلقا وأما للرجل فعل ما حده أن العاري فيه والحامل

وهو تخلية المصحف

مصحف المصحف لا يحل

وهو تخلية الكعبة والمساجد بالذهب

مكتبة جامعة الزيتونة

هذا

لم يستعمل للذهب أو الفضة التي فيه ولا ياتي هذا المعنى في الكعبة ولو قرئ من  
 مصحف لا ينظر فيه رجل ولا امرأة فذلك فادروا ولم يوضح المصحف لذلك  
 ولكن يستغنى به فلا يلزم من جريان الخلاف في المصحف جريانه في الكعبة وإن  
 كان المصحف أفضل للفرق الذي ذكرناه <sup>التسوية بين الكعبة والمصحف</sup>  
 فلا ينبغي لأن للكعبة من السطيم ما ليس <sup>لا ترى أن ستر الكعبة</sup>  
 بالحرير وغيره مجمع عليه وفي سيرة المهاجرين <sup>في الخلاف في الكعبة</sup>  
 وترجيح المنع فيها الشكل وكيف يكون <sup>نيل في صدر هذه الأمة</sup>  
 وقد تولى عمر بن عبد العزيز عمارة مسجد <sup>بمسجد بني أمية</sup> الله عليه وسلم عن الوليد  
 وذهب سقفه وإن قيل أن ذلك امتثال أمر الوليد <sup>أقول</sup> أن  
 الوليد وأمثاله من الملوك إنما تصعبوا لغيرهم فيما لهم فيه عمن يتعلق  
 بملكهم ونحوه أما مثل هذا وفيه توفير عليهم في أموالهم فلا تصعب من جنتهم  
 فيه فسكوت عمر بن عبد العزيز وأمثاله وأكبر منه مثل سمي وابن السبي  
 وبقية فقهاء المدينة وغيرها دليل لجواز ذلك بل <sup>أقول</sup> قد ولي عمر بن  
 عبد العزيز الخلافة بعد ذلك وأراد أن يرسل ما في جامع بني أمية من الذهب  
 فقبل له أنه لا يحصل منه شيء ليوم باجرة حكمة وتركه والصياح التي على  
 الكعبة لا يحصل منها شيء كغيره فلو كان فعلها حراما لآلها في خلافة لأنه  
<sup>مروي</sup> فلما سكت عنها وتركها وجب القطع بموارها ومعه جميع الناس  
 الذي يجوزون كل عام ويرونها في القول مستغيا عجيب جدا على أنه قل من  
 تعرض لذكر هذا الحكم فيها يعني الكعبة بمحمورها وأنها أيضا كتب



المالكية في الذخيرة العراقية وليس في كلامه تصريح بالتحريم وهذا الذي  
 قلته كلية في تحلية الكعبة بخصوصها بصياح الذهب والفضة ونحوها  
 فلم يثبت ذلك ولا يثبت ولا يمنع من جريان الخلاف في العموية والخرقة  
 فيها لان العموية من قبل مالك <sup>للعقدين الذين هما قيم الاشياء وتصيبون</sup>  
 العقدين محمد بن محمد <sup>ما ليس واغلاية الاسعار وانفساده المالك</sup>  
 ولا يمنع من جريان <sup>ايضا في مسار المساجد في القسمين جميعا</sup>  
 العموية والتحلية على <sup>من جرم محل تحلية المسجد بالقناديل</sup>  
 من الذهب ونحوها وان حكمها حكم المحل المباح وهذا راجح مما قاله الرافعي  
 لانه ليس على تحريمها دليل والحرام من الذهب انما هو استعمال المذكور له  
 والاكل والشرب ونحوهما من الاستعمال من اوانيه وليس في تحلية المسجد  
 بالقناديل الذهبية ونحوها شيء من ذلك وقد قال القرابي في الفتاوى  
 الذي يبين لي ان من كتب القرآن بالذهب فقد احسن ولا نزاع فيه  
 عليه فلم يثبت في الذهب الا تحريمه على ذكر الامثلة فيما ينسب اليه  
 المذكور وهذا لا ينسب اليه المذكور في معنى على اصل المحل ما لم يثبت اليه  
 الاسراف فان كل ذلك احترام وليس فيه ما ينسب اليه المذكور حتى يحكم  
 بالتحريم ولست اقول هذا عن رأي مجرد لكني رأيت في كلام بعض الأصحاب  
 ما دل على جواز هذا الكلام القرابي في الكتابة بالذهب وفي ذلك ما  
 ذكرناه من تصنيف العقدين لزوال مالية الذهب بالكلية بخلاف التحلية  
 بذهب باق فقد ظهر هذا ان تحلية الكعبة بالذهب والفضة جائز والمنع

منه

منه بعيد شاذ غريب في المذهب كلها قل من ذكره منهم ولا وجه له ولا دليل  
 يعضده واما سترها بالحرير وغيره فجميع عليه واما قول <sup>ابن بكر الشافعي</sup>  
 من اصحابنا القياس انه لا يجوز فليس بصحيح واي قياس يقتضي ذلك  
 والقياس انما يكون على منصوص من <sup>الشرع ولم ينص الشرع على شيء</sup>  
 قياس عليه ذلك واما قول الشافعي <sup>ان كان ذلك لانه لم يثبت</sup>  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد من <sup>ابنه رضي الله عنهم انكر</sup>  
 ذلك فيكون ذلك حجة عليه وقد كان <sup>عنه يكسوها من بيت</sup>  
 المال وذلك من عمر دليل على وجوب كسوها لانه لا يصرق مال بيت  
 المال الا الي ولجب في <sup>البيت</sup> <sup>هنا الى قايده وهي ان الكعبة بتاتها</sup>  
 ابراهيم عليه السلام ولم تكس من زمانه الى زمان بيع النجاشي فتناول من  
 كسوها على الصحيح وقيل ان اسماعيل كسها فاقفي تلك المدد لا تقول  
 ان كسوها كانت واجبة لانها لو كانت واجبة لما تركها الانبياء ولكن لما  
 كسوها بيع وكان من الافعال الحسنة واستمر ذلك كان شعرا لها  
 وصار حقا لها وقربة واجبا لئلا يكون في انزاله تنقيص من حرمتها  
 فقياس عليه انزاله ما فيها والعيادة بان الله من صفائح الذهب والرخام  
 ونحوه ونقول انه يحرم انزاله ولا يمنع ان يكون ابتداء الشيء غير واجب  
 واستدامته واجبة ومرادي وجوب سترها دأبا لا بقاء كل سيرة دأبا  
 وتفصيل القول في ذلك ان السيرة التي تكسوها من بيت المال بتقدير  
 مستحقة لها بكسوها ولا يجوز نزعها للامام ولا غيره حتى تأتي كسوة اخرى







المتعصية لقياس غير الاكل والشرب عليهما والمتعصية لقياس غير الذهب  
 والفضة عليهما فتم من قال النسب بالاعظام ورد عليه بان هذه العلة  
 تقتضي الكراهة لا التحريم واستند من علق بالعلة المذكورة الي قوله في  
 الحديث فانما علم في الدنيا ثم في الآخرة وتاملت فوجدت هذه العلة  
 ليست مشروعية الله هي تسليية للمخاطبين عن منعهما وعلة  
 لا قيامهم بمجازاتهم بحرية لتيسر نفوسهم كما يقول القائل لا آخذ  
 هذا في هذا الوقت فإني في وقت الفع لك من الآن فلذلك لم  
 تكن هذه علة للتحريم ولو كانت علة متعصية لم يحز تعدوها وقال  
 بعضهم العلة السرقة او الخيلا او كسر قلوب الفقراء او تصيبني السعدين  
 كما قد هنا الاشارة اليه وجميع هذه العلة بالنسبة الي ما ليس له الشخص  
 كالاكل والشرب اما تحلية المساجد تعظيما لها فليس فيه شيء من هذه  
 العلة وهكذا العناديل من الذهب والفضة لان الشخص الذي اتخذها  
 للمسجد لم يقصد استعمالها ولا ان يترى بها هو ولا احد وجهته والذي  
 حرم اتخاذها على اصحاب الوجهين اما حرم ذلك لان النفس تدعو الى الاستعمال  
 المحرم وذلك اذا كانت له واما اذا احييها للمسجد فلا تدعو النفس  
 الي استعمالها حرام أصلا فكيف يحرم وهي لا تشتهي اواني ورايت المتأدلة قولا  
 بتجريرها للمسجد وجعلها من الاواني او مقبلة عليها وليس يصحح  
 لاهي اواني ولا في معنى الاواني وقد رايت في العناديل شيئا اخر فانه ورد  
 في الحديث في ارواح الشهداء انا وبي القناديل معلقة بالعرش ولعل من هنا  
 جعلت

جعلت العناديل في المساجد والافكان يكفي مسرجة او مسارج تنور  
 وكما يحمل النور فلما كان النور مطلوباً في المساجد لمصلين جعلت فيه  
 واعلم ان بين الكعبة والمساجد اشتراكا وانتراقا اما الاشتراك  
 فلاطلاق المسجد علي الكعبة ولا تخايب الله والمساجد بيوت الله  
 واما الانتراق فالمساجد بنيت لذكر الصلاة فيها والكعبة  
 بنيت للصلاة اليها واختلقت العناديل في ارهاق قال صلى الله  
 عليه وسلم لا تشد الرجال الا اليها تشد الرجال اليه يعني ان يقال انه الكعبة  
 الذي هو محل الصلاة وفيه مقام ابراهيم قال الله تعالى واتخذوا  
 من مقام ابراهيم مصلا والحرم كله شريف ومكة اشرفه وان كانت ليست  
 بالكعبة الذي هو مسجد اشرفها والكعبة اشرفه وان كانت ليست  
 محل الصلاة فهي من حجة التقويم والتبجيل اريد ومومن حجة اقامة  
 الصلاة اريد وتلك الحجة اعظم من هذه فلا جرم كانت في الحلية بالذات  
 والفضة احق من المسجد فتضعف الخلاف فيها وقوي فيه اعني في التحلية  
 التي استمرت الاعصار عليهما واما العناديل والمعصود منها النور  
 علي المصلين وبهم ليسوا داخل الكعبة فمن هذه الجملة كان المسجد  
 بالعناديل احق لكن في الكعبة ما ذكرناه من الرحمان في التبجيل العظيم  
 فاعندل بالنسبة الي العناديل فالسوية بينهما في العناديل لا يابس  
 به والاصح منه علي ما اخبرناه الجواز وعلي ما قاله الراعي التحريم ولا



دليل له لا محالة الاواني ولا مشبهة للاواني ولم يرد فيها شيء ولا فيها  
 معنى ما نحن عنه لا في المساجد ولا في الكعبة فكان القول بغيرها فيها  
 باطلا ولما ذكر الرافي وغيره الكعبة والمساجد اطلقوا ولا شك ان  
 افضل المساجد ثلاثة **مسجد الحرام** ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومسجد بيت المقدس **يقول** بجواز التحلية والعتاديل الذهبية  
 في سائر المساجد فلا **يقول** بجواز الثلاثة بطريق الاولي ومن  
**يقول** بالتمتع في سائر **يقول** في المساجد الثلاثة بشي لكن  
 اطلاقهم محتمل لها وعموم كلامي هذا لا يختص بمسجد المدينة  
 ومسجد بيت المقدس بل في المساجد لان الكعبة غير المسجد المحيط  
 بها فصار هو من جملة المساجد التي حرم عليها وتبني ان يرتب الخلا  
 فيقال في سائر المساجد غير الثلاثة وجهان اصحهما الجواز كما قاله  
 القاضي حسين ومسجد بيت المقدس اولى بالجواز والمسجد مسجد  
 مكة ومسجد المدينة اولى من مسجد بيت المقدس بالجواز ثم المسجد  
 علي الخلاف بين مالك رحمه الله وغيره فمالك يقول المدينة افضل  
 فيكون اولى بالجواز من مسجد مكة وغيره يقول مكة افضل فقد  
 يقول ان مسجد ها اولى بالجواز وقد يقول ان مسجد المدينة الصفا  
 اليه مجاورة النبي صلى الله عليه وسلم وقصد تعظيم بها في مسجده من التحلية  
 والعتاديل وهذه كلها مباحة والمنقول ما قد ساء في مذهبينا و به  
 يتبين ان الفرق الذي ذكره الرافي مستغني عنه وانه ليس بصحيح  
 وان

وان قولهم ان سائر الكعبة وتطيبها من القرابات صحيح الآن بعد الشروع  
 واما قيل ذلك فقد قلنا انه لم يكن اصل وان السيرة صارت واجبة  
 بعد ان لم تكن واما كونها قرابة من الاصل وصارت قرابة فعنه نظر واما  
 الطيب فالظاهر انه ليس بواجب وقرابة الاصل فيها وفي كل المساجد  
 وان كان فيها اعظم هذا اما لعنني مذهب **قوله** من غير وقف  
 فان وقف المتخذ من ذلك من العتاديل **قوله** ونحوها فقد قال  
 القاضي حسين والرافي بانه لازكاة **قوله** القاضي حسين فلا يرد  
 عليه شيء لانه يقول بابا حاتها ومعتصا **قوله** ونحوها واذا صح وقفها  
 فلا زكاة واما الرافي فقد رجع عنهما ومعتصاه انه لا يصح وقفها لهذا  
 العرض واذ لم يصح وقفها تكون باقية علي ملك مالكها وتكون زكاتها  
 مبنية علي الوجهين فيما اذا لم تكن موقوفة فلعل مراد الرافي اذا وقعت  
 علي قصد صحيح او وقعت وقفا علي صحة وقفها هذا ما يتعلق بمذهبنا  
 واما مذهب مالك رحمه الله ففي التمدد بين كسبهم ليس في حلية السيف  
 والمصحف والحنام زكاة وفي النوادر لابن ابي ريد روي ابن عبد الحكم  
 عن بن القاسم عن مالك ان كان ما في السيف والمصحف من الحلية تبعا  
 له فلا زكاة وفي كتاب بن العربي يركي ما حلي به خلا مصحف وسيف و حاتم  
 وحلي النساء واجزا من العران وذكر غير ذلك وقال فلا زكاة فيه ثم قال  
 وما كان في جدار من ذهب او فضة لو تكلف احرابه اخرج منه بعد اجرة  
 من يعمله شيء فليتركه وان لم يخرج منه الا قدر اجر عمله فلا شيء فيه وفي

فقهه مالك



الثواب عن مالك لا بأس أن يحل المصحف بالفضة وذلك من العتبية  
 من سماع السهبي وفيه ولقد كتبت عبد الصمد أن يكتب مصحفا بالذهب  
 قال ويظهر في قبر النبي صلى الله عليه وسلم كيف يكسف ولم يمه ان  
 يشترى بالخيل والينظر في موطأ القعبي عن مالك في المساقاة  
 ومثل ذلك أنه يباع وفيه السلي من الحل من الفضة والفضة  
 وفيه مثل ذلك ولم يره في إتيان الناس بينهم يبيعونها ويتبايعونها  
 جائزة بينهم وقال في حرة اما تحلية الكعبة والمساجد  
 بالناديل والعلائق في ساج على الابواب والحد من الذهب والورق  
 قال يسمون تركيه الامام كل عام كالعين المحسنة وقال ابو الطاهر  
 وحلية الحل المحظور كالمعدومة والمباحة فيها لانه اقوال اخذها تركي  
 كالمصكوك والسائي كالعرض اذا بيعت وحبب الزكاة حينئذ فيكمل بها  
 المصاب هنا والثالث يخرج على القول بان الحل والجواز يحلله مكان  
 العين فيكمل بها المصاب هنا واما الخفية فعند ابي حنيفة لا بأس  
 بنقل المسجد بالجص والساج وما الذهب اذا كان من مال نفسه  
 وكذا في سقف البيوت وتموتها بما الذهب وكرهه ابو يوسف وعلي  
 قول ابي حنيفة المصحف اولى بالجواز وكذا المسجد واختلفت الخفية  
 هل نقل المسجد قرية ام لا والصحيح انه ليس بقرية لكنه مباح والذي  
 تقتضيه قواعد ابي حنيفة ان تحلية المسجد وتعليق قناديل الذهب فيه  
 جائزة قال صاحب الكافي لا بأس بنقل المسجد بالجص والساج وما  
 الذهب

فمنه هذه الخفية

جامع الزكاة  
 في المساجد  
 في البيوت  
 في القلاع

الذهب وقالت قوله يعني صاحب الوافي لا بأس بول علي ان المستحب  
 غيره قال واصحابنا جازوا ذلك ولم يستحسنوه ومارده باصحابهم  
 الجميع فابو يوسف ما يخالف في المسجد وانما يخالف في البيوت وقالت  
 القدوري في شرح مختصر الكرخي ان ابا حنيفة في تمويه المسوق بالذهب  
 وان ابا يوسف كره ذلك قال نعماني قول في المصحف اولى ببولك  
 وكذا المسجد وفي الكافي قيل بكرة وقيل هو في القياس زين المسجد  
 المحرم في الجاهلية والاسلام وكسني عمر في الكعبة وبني داود  
 صلوات الله عليه مسجد بيت المقدس من ابرام والمرم ووضع فيه علي  
 راس القبة كبريتا احمر يعني النبي عشر ميلا وربنة مسجد دمشق مني  
 عظيم وفي ذلك رغب الناس في الجماعة وتعتيم بيت الله وكره من  
 اشراط الساعة لا يدل علي فجه علي ان المراد تزين المساجد وتضييع  
 الصلوات فهذا الكلام صاحب الكافي من الخفية قال فان اجتمعت امر  
 المسجد وحق الضياع بطمع الظلمة في مال فلا بأس به يعني من مال  
 المسجد وفي غيره من الحالة لا يباح من مال المسجد وانما يباح من مال نفسه  
 وفي قضية المسنة من كتبهم لوانشوري من مال المسجد نعم في رمضان لصحن  
 وهذا محمول علي ما اذا لم يكن بشرط الواقف ولا جرت به عادة ذلك الوقت  
 وقال السروجي في الغاية شرح الهداية ولا بأس بان ينقل المسجد بالجص  
 والساج وما الذهب وكذا تحلية المصحف بالذهب والفضة وقيل هو  
 قرية وفي الجامع الصغير لعاضي خان منهم من استحب ذلك ومنهم من كرهه



فمن اول من كسب  
الكعبة

قال الانباري اول من كسب الكعبة تبع ثم الناس في الجاهلية ثم كسبها  
النبي صلى الله عليه وسلم ثم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية وكان المأمون  
يكسوها ثلاث مرات الديباج الاحمر يوم التروية والعباسي اول رجب  
والديباج الابيض في سبأ عشرين رمضان واما ذهب الكعبة فانت  
الوليد بن عبد الملك بن خالد بن عبد الله والى مكة سنة وثلثين  
الف دينار حبلها عاها والميزاب والاساطين والاركان وذكر في الرقا  
عن احمد ان المسجد نصيب كثره يومهم مجوون بما ذكرناه من اجماع  
المسلمين في الكعبة ذكر ذلك صاحب الطراز من المالكية واما الخبايلة ففي  
المتن من كتبهم لا يجوز تحلية المصحف ولا المحارب وتناديل من الذهب  
والفضة لانها بمنزلة الانية وان وقفها على مسجد او نحو لم يصح وتكون  
بمنزلة الصدقة فتكسر وتصرف في مصلحة المسجد فاما قولهم انها بمنزلة  
الانية فليس يصح لما قدمناه واما قولهم انه اذا لم يصح وقفها تكون  
بمنزلة الصدقة فليس يصح لان وقفها انما خرج عنها علي ان تكون  
وقفا دائما وله قصد في ذلك فاذا لم يصح يتبع رجوعها اليه فان قلت  
قد قال المتولي من الشافعية لو وقف على تخصيص المسجد وتلويته  
وتعشيه هل يجوز علي وجهين احدهما يجوز لان فيه تعظيم المسجد  
واعزاز الدين والثاني لا لان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر تزويج  
المساجد في اشراط الساعة والمحتمل بترك الامر بالمعروف والنهي عن  
المعكر قلت اما كونه من اشراط الساعة فلا يدل على التحريم واما كونه

المحتمل

المحتمل بترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فالذي ورد في تحريمها لم لا  
يتمونها الا قليلا فالمدوم عدم العمارة بالعبادة او الجمع بينه وبين  
الزخرفة او الزخرفة الملهية عن الصلاة فهي المذمومة اما التخصيص  
ففيه تحسين للمساجد وقد فعله الصحابة ان فمن بعده ولا شك  
ان بنا المساجد من افضل القرب وتحسينه بل تحسين الاعمال  
الصالحات فهو صفة القربة وقد رآه المأمون بن منصور رضي الله عنه ما رآه  
فكل ذلك حسن ولا يكره منه الا ما ليس بطاهر المصلدين ولا شك  
انه يكره كراهة تنزيه لا تحريم **فصل** هذا ما يتعلق بمكة شرفها  
الله تعالى فتتمتع الى المدينة الشرفية دار الهجرة علي ساكنها افضل  
الصلاة والسلام وتقول فيها المسجد والحجرة المعظمة اما  
المسجد فقد ذكرنا حكم المساجد في التحلية وتعلق القناديل الذهب  
والفضة فيها وقلنا ان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم اولى بذلك  
من سائر المساجد التي لا تشد الرجال الا اليها ومن مسجد بيت المقدس  
وان كانت الرجال تسأل اليه ومن مسجد مكة عند مالك رحمه الله ولا  
اشكال وقلنا انه محتمل ان يقال باولوية علي مذهب من يقول به  
بتفضيل مكة ايضا لما يخص به هذا المسجد الشريف من مجاورة النبي  
صلى الله عليه وسلم ولذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يمنع من  
رفع الصورت فيه ولم يكن يعمل ذلك في مسجد مكة وماذا الا لادب

فما يتعلق  
بالمدينة

عليه  
السلام





فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب معاملته الآن كما كان يحجب  
 أن يعامل بطلان كان بين أظهرنا وكانت عائشة رضي الله عنها تسمع  
 الولد يولد والمسحار يضرب في البيوت المطيفة به فنقول لا تؤذوا  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في هذا الوجه يستحق من التقدير والتوقير  
 ما لا يستحقه غيره قال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجد هذا  
 فضل من ألف صلاة سواء إلا المسجد الحرام فعند مالك يكون فضل  
 من المسجد الحرام بمائة وعشرين مرة وعند الحنفية والخائضات الصلاة  
 في المسجد الحرام أفضل من الصلاة فيه وأحياناً إذا وسع عما كان  
 عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم هل ثبتت هذه الفضيلة له أو  
 يختص بالقدرا الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ومن رأي الأصحاب  
 النواوي رحمه الله للإشارة إليه بقوله مسجد هذا أو رأي جماعة  
 عدم الاختصاص وأنه لو وسع معاً وسع فهو مسجد كما في مسجد  
 مكة إذا وسع فلكل الفضيلة ثابتة له وقد قيل إن مسجد النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان في حياة سبعين ذراعاً في ستين ذراعاً  
 ولم يرد فيه أبو بكر شيئا وزاد فيه عمر ولم يغير صفة بيتاً ثم زاد فيه  
 عثمان زيادة كبيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة والقصه وهي  
 المحص وجعل عمده من حجارة منقوشة ومسقفه بالساج وما الذهب  
 وكان الوليد أرسل إلى ملك الروم إلى أريد أن يبني مسجد فبينا قال  
 اليد بأربعين ألف دينار وأربعين روميا وأربعين قبطيا عما لا وشيا  
 من

وما إذا وسع  
 عما كان عليه  
 في زمنه صلى الله عليه وسلم

مكتبة  
 دار  
 الحديث  
 في  
 مكة  
 ١٤٠٥

من آلات العمارة وعمر بن عبد العزيز أول من عمل له محراباً وشرافات  
 في سنة إحدى وسبعين لم وسعه المهدي علي ما هو اليوم في المقدار  
 وإن تغير بناوه **فصل** أما الحجرة الشريفة المعظمة فتعقب القناديل  
 الذهب فيها امر معتاد من زمان ولا شك أنها أولى بذلك من غيرها  
 والذين ذكروا الخلاق في المساجد لم يذكروا تعرضوا لها كما لم يتعرضوا  
 لمسجد النبي صلى الله عليه وسلم وكلم من عاين من أقطارها  
 قد أقاموا للزيارة ولم يحصل من أحد الكمال بل الذهب التي هنا  
 فهذا وحده كاف في العلم بالجواز مع الإجماع فمنها ما عليه مع استمرار  
 الأدلة الشرعية فلم يوجد فيها ما يدل على المنع منه فمن قطع بجواز  
 ذلك ومن منع أو رآه أثبات خلاف فيه فليبينه والمسجد وأت  
 فصلت الصلاة فيه فالحجرة لها فضل آخر مختص بها يزيد شرفها به حكم  
 أحد ما غير حكم الآخر والحجرة الشريفة هي مكان المدفن الشريف في بيت  
 عائشة وما حوله ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وسع وأدخلت حجره  
 تسعيناً للتسع فيه وحجرة حفصة هي الموضع الذي يقف فيه الناس  
 اليوم للسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وكانت مجاورة للحجرة عائشة  
 التي دفن فيها صلى الله عليه وسلم في بيتها وذلك الحجر كلما دخلت فيه  
 المسجد فاما ما كان غريباً بيت عائشة رضي الله عنها فكان للنسوة  
 الخاصة به اختصاص ولكن في تلك البيوت حق السكنى في حياتهن  
 فيحصل أن يقال إن البيوت التسعة كانت للنساء التسع لقوله تعالى

وما على الحجرة عند  
 أهل المدينة



واذكرف ما يتلى في بيوتكم ويحتمل ان يقال انما النبي صلى الله عليه وسلم  
 لقوله تعالى بيوت النبي وهذا هو الاول ثم بعد هذا اهل تكون بعدة صدقة  
 ويكون لهن فيها حق السكنى او كيف يكون الحال والظاهر الاول ويحتمل  
 ان يقال انما لهن بعده وتكون قد دخلت بالسر والوقف في المسجد كغيرها  
 من الاماكن وان كانا لا تكون ادخلت في المسجد وان لم يكن لها  
 حكمه وحكم صدقة الله عليه وسلم جار عليها ومن جملة صدقة  
 صلى الله عليه وسلم من المسلمين بالصلاة والجلوس فيها هذا  
 كله في غير المدفن الشريف المدفن الشريف فلا يشمله حكم المسجد  
 بل هو اشرف من المسجد واشرف من مسجد مكة واشرف من كل البقاع كما  
 حكى القاضي عياض الاجماع على ذلك ان الموضع الذي ضم اعضا النبي  
 صلى الله عليه وسلم لا خلاف في كونه افضل وانه مستثنى من قول الشافعي  
 والحنفية والحنابلة وغيرهم ان مكة افضل من المدينة ونظم بعضهم في  
 ذلك جزم الجميع بان خير الارضين قد حاط ذات المصطفى وحواتها  
 ونعم لقد صدقوا ابنا كنهنا علت كالنفس حين ركت ركني ما واهيا  
 ورايت جماعة يستشكلون نعم هذا الاجماع وقال لي قاضي القضا  
 شمس الدين السروجي الحنفى طالع في مذهبي الحسنى تصنيفا لم يجد  
 فيها نصا لذلك وقال لي ذكر الشيخ عز الدين ابن عبيد السلام  
 لنا ولكم ادلة في تفضيل مكة على المدينة وذكرت انا ادلة اخرى والادلة  
 التي قال ان الشيخ عز الدين ذكرها وقعت عليها وقتت على ما ذكره  
 الشيخ

قال الشيخ الاجماع على  
 تفضيل مكة على المدينة  
 والحنابلة والحنفية

الشيخ عز الدين في تفضيل بعض الاماكن على بعض وقال ان الاماكن والارض  
 كلها متساوية وتفضلان بما يقع فيهما الاوصاف قايمه بها ويرجع تفضيلها  
 الى ما ينيل الله العباد فيها من فضله وكرمه وان التفضيل الذي فيها ان  
 الله يجره على عياده بتفضيل اجر العالمين اهكذا قال الشيخ عز الدين  
 رحمه الله وانا اقول قد يكون كذلك وقد رآه فيها وان لم  
 يكن محل فان قبر النبي صلى الله عليه وسلم به من الرحمة والرضاء  
 والملايكة وله عند الله من المحبة لم ولم كان لمقول عن ادراكه  
 وليس لمكان غيره فكيف لا يكون افضل وليس محل عمل لنا لانه  
 ليس مسجد ولا له حكم المساجد بل هو مشفق للنبي صلى الله عليه وسلم  
 فقد امكنه غير تصنيف الاعمال فيه وقد تكون الاعمال مصانعة فيه  
 باعتبار ان النبي صلى الله عليه وسلم حي واعماله فيه مصانعة اكثر من  
 كل احد فلا يحسن التصنيف باعمالنا نحن فافهم هذا ايتشرح صدرك  
 لما قاله القاضي عياض من تفضيل ما ضم اعضا صلى الله عليه وسلم باعتبار  
 احدهما ما قيل ان كل احد يدفن بالموضع الذي خلق منه والساني بقوله الرحمة  
 والبركات عليه واقبال الله ولو سلمنا ان الفضل للمكان لذاته  
 لكن لا جل من حل فيه اذا عرفته هذا المكان له شرف على جميع المساجد  
 وعلى الكعبة فلا يلزم من منع تطبيقه في الذهب في المساجد والكعبة  
 المنع من تعليلها هنا ولم زاحدا قال بالمتع هنا وكما ان العرش افضل  
 الاماكن العلوية وهو اقرب من ذلك هذا المكان افضل الاماكن الارضية

ما ذكره في تفضيل مكة على المدينة  
 ما ذكره في تفضيل مكة على المدينة  
 ما ذكره في تفضيل مكة على المدينة



فقه القناديل الذهب

فما سبب ان يكون فيه فتاديل وينبغي ان يكون من اسرف الجواهر كما ان  
مكانها اسرف الاماكن فتليل في حقها الذهب والياقوت وليس المعنى المقصود  
هناك للفرق موجودا هنا في التسمية المنع والتعديل الذهب ملك لصاحبه  
يتصرف فيه بما يشاء فان وقع هناك الرأى لذلك المكان وتطعمنا يصح وقعه  
ولا زكاة فيه وان لم يورثه قصر على الهدية له صح ايضا وتحول عن ملكه يعين  
من منح قبضه لذلك مستحقا لذلك المكان وكذلك المهدى للكنيسة  
مستحقا لها وكذلك المستحق للمكان كالسند والملكبة وقد راد هنا  
فيقال انه مستحق للنبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم حر  
واما يحكم بالانقطاع ملكه بموته عما كان في ملكه وجعله صدقة بغيره اما هذا  
النوع فلا يمنع ملكه له وهو الذي في اذهان كثير من الناس حيث يقولون  
هذا النبي صلى الله عليه وسلم هذا اذ لم يجعله وقفا وان جعله وقفا فالمو  
عليه كذلك اما نفس الحجرة الشريفة كالكنيسة واما النبي صلى الله عليه وسلم  
ففسد على ما قلناه وقد يقول قائل الوقت حيث صح لا بد ان يكون  
لمنفعة مقصودة ومنفعة تزين ذلك المكان به غير مقصودة للشرع  
وتذهب منفعة ذلك الذهب بالكلية لانه لا غاية له بصير اليه واذا كانت  
القيمة زالت الرتبة فنقول **منفعة** في الدنيا الرتبة والتعظيم لما هو  
مستحق الى النبي صلى الله عليه وسلم وبقا ذكر المهدى له في ذكره وذلك  
مقصود لبيان صدق في الاخرين ورتبنا عليه في الاخرين واذا قامت  
القيامه محمد نوابه وورثته يحيى ذلك الذهب بعينه فان الله تعالى ما لك  
الدنيا

الدنيا والاخرة وما فيها وموحي اهل الجنتين بالذهب والجنتين بالفضة  
وربما قاتل في تلك الفضة والذهب بعينها فيجاني بها صاحبها جزاء اولاد  
من حسنه ومن عنده فليس بذلك او ليس بمسألة النبي صلى الله عليه وسلم  
له في تلك الدار وهذه نكته لطيفة وحيث قال الله ملك للنبي فلا زكاة فيه  
ايضا كما لا زكاة في مال الكنيسة وان كان محله الزكاة وان تعلقت  
بالمال فلا بد من ملك مالك معين لها امام **نامته** للكنيسة  
في دار التكليف واما ما قدمناه عن **سنة** **سنة** في ان الامام  
يركبه كل عام كالعين المحبسة **فجيب** **ففسد** **منفعة** في اخبار المدينة  
ابو الحسين يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبد الله الهاشمي فقال في هذا  
الكتاب حدثنا هارون بن موسى العزدي قال حدثنا محمد بن يحيى عن عبد  
الرحمن بن سعد عن عبد الله بن محمد بن عمار عن ابيه عن جده قال اتى  
عمر بن الخطاب بحجرة من فضة فيها تماثيل من السام فدفعها الى سعد جده  
المودين فقال **اجرمها في الجمعة وفي شهر رمضان** قال فكان سعد  
يجرمها في الجمعة وكانت توضع بين يدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه حتى  
قدم ابراهيم بن يحيى بن محمد بن العباس المدينة والياسنة سنة ومائة  
فامر بها فغيرت وجعلت صلاحا وهي اليوم بمولى المودين **قال**  
ابو عسارهم دفعوها اليه ابن عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد القرطبي  
ابن معين وعبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرطبي ابن معين  
ابن ابي شيان محمد بن عمار حسن له الترمذي فلو سلم ممن دونه كان جيدا والحج



مما يستعمل وقال القضاة انما اذا احتوي على حرام ومقتضى اشتراطهم  
 الاقتصار ان هذا الصنيع غير حرام لكن الفرق ان ذلك استعمال فاما ان  
 يكون الخديعة ضعيفا واما ان يكون احتمل ذلك لاجل المسجد فمقتضى انه  
 فتكون التناديل بطريقا لا اذا استعمال فيها **فصل** اذا كانت  
 التناديل في الحجرة المفضية فلاحق فيها لاحد من العمار كما لا يخفى  
 لم في مال الكعبة وكذا في غيرها لما يحتاج اليه من عماره مسجد النبي صلى  
 الله عليه وسلم وحرمه **الحجرة** كما لا يخفى فيها للعمر لما ذكرناه من  
 العماره بين الحجرة والمسجد فلا يكون الذي لاحدهما مستحقا للآخر ولا  
 له حق فيه واما الحجرة نفسها لو فرض احتياجها الى عماره او نحوها هل يجوز  
 ان تصرف من التناديل فيها الذي يظهر المنع فليست التناديل كالمال  
 المصكوك المعد للتصرف الذي في الكعبة لان ذلك انما اعد للتصرف واما  
 التناديل فما اعد للتصرف واما اعدت للبقاء وليس قصد صاحبها  
 الذي اتى بها الا ذلك سرا او قهرا او اقتصر على اهدائها فتبقى مستحقة  
 لتلك المنفعة الخاصة وهي كونها معلقة بترتيبها والعمارة التي يحتاج  
 اليها الحجرة او الحرم ان كان هناك اوقاف يعمرها والا فيقوم بها المالك  
 من اموالهم طيبة قالوا نعم قال النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم والذي قاله  
 الخنابلة انما اذا بطل رقتها تصرف الى مصالحه ليس بصحيح قطعنا والذي  
 قاله اصحابنا من ان الموقوف للمسجد يصرف في مصالحه لا ياتي هنا لان ذلك  
 فيما لا يقصد واهبه حجة معينة اما لو قصد حجة معينة فيعتان كما لو قالوا

فلاحق للفقراء  
 في ملك الحرام

ملك الحرام  
 لا يملكه الا  
 الفقراء

في الاهداء الرناج الكعبة او لتطبيعها الله يتعين صرفه في تلك الحجة وليس هذا  
 كما اذا وهدى لرجل درهمين صرفه في شئ غيره حتى ياتي فيه خلاف لان  
 ذلك في الهبة لمخصص عندها وكونها لم ياتي بتبني ذلك وهذا الاهداء  
 لما يقصد من الهبات فاي حجة قصدتها **فصل** لا يعدل عنها **فصل**  
 بعد تعليق هذه التناديل في الحجرة وصيرا **باب** وقف او ملك باهداء  
 او نذر او هبة لا يجوز انما الاهداء وان لم يصر **باب** وقف او ملك باهداء  
 ولا قرية صارت شعرا او يحصل بسبب **باب** وقف او ملك باهداء  
 كما قدمناه في كسوة الكعبة استدامتها ولحمية واستدامتها غير واجب  
 فلم يحصل وقف ولا تملك ولكن احضرها صاحبها وعلمها هناك  
 مع بقاءها على ملكه لعقد تعظيم المكان وانسحابه اليه فتبقي له ان  
 ان لا يراد بها ما امكنه عدم ان التنازل السعار الحاصل بها والنقص  
 الحاصل بزيادتها موجودا كما هو موجود في التي خرج عنها فتبقي عليه  
 من تغييرها او تغيير عقده مع الله تعالى ان الله لا يغير ما بقوم  
 حتى يغيروا واما بانفسهم هذا في الباطن واما يمكن في الظاهر منها اذا  
 علم منه بان كانت باقية في يده واستشهد عليه بذلك عند تسليمها  
 اما اذا لم يعلم واخضرها الناظر للمكان او العلم عليه وتسليمها منه كما  
 عادت النذور والهدايا مما يطلبها اربابا ان لم يكن خرج عنها فلا  
 يقبل قوله بعد ما اقتضاه فعله وقرائنه من الاهداء كما لو اهدى هدية  
 واتبعها لم يجازع ان لم يكن قصد التملك فان العمل الظاهر الرأى عادة

لا يجوز انما



وعرفهم القرائن كاللفظ الصريح **فصل** مسبب كلامي في ذلك اني سئلت  
عن بيع القناديل الذهب التي بالبحر المتطرفة الشريفة وان بعض الناس  
يقصد ببيعها العمارة الحرم الشريف النبوي علي ساكنة افضل الصلاة والسلام  
والرحمة وافكرته واسمته اما انكاره فمن جهة الفقه لان هذه القناديل  
ان كانت وقفا صحيحة يبيع ببيعها ومن يقول من الخبايا ببيع الاوقاف  
سنة خراجها او من اليه السائلين يقول ابي يوسف في الاستيذان  
انما يقول بذلك ان عزمه الواقف بقدر الامكان واما هنا  
فمقصد الواقف ابعادها لمنفعة خاصة وهي التزيين فبيعها للعمارة  
معتود لهذا الغرض وان كانت ملكا للبحر كالملك للمسيح فكذلك لما  
قدمناه ان قصد الاتي بها ادخالها لهذه البحيرة وان جعل حالها فيجعل  
علي احدى هاتين الجهتين فيجتمع البيع ايضا وان عرف لها مال ذلك معين  
فامر حاله وليس لنا تصرف فيها وان علم انها ملك لمن لا يرجي معرفته  
فتكون لبنيت المال وقفا ذاك ليس ذلك واقفا وانما ذكرناه لضرورة  
التقسيم حتى يعلم انه لا يتسلط علي بيعها للعمارة بوجه من الوجوه  
فلم يكن في الفقه وجه من الوجوه يعنى ذلك ولو فرضنا ان هذه مما تجب  
الزكاة فيها ففي هذه المدد قد ملكه القناري في كل سنة ربح العشر فتكون  
قد استغرقت بالزكاة الاقل من ثلثها فيجب صرفها اليهم ولا يباع فعلي  
كل تقدير لا ممانع للبيع وهذا هو وجه انكاره اياها واما الاستيعاب  
فلما يبلغ المملوك في افطار الارض انما يفتا قناديل نبينا للعمارة حرمه  
وعنه

وتحس تقديره بانفسنا فضلا عن امواتنا وما يروى عن الملوك فيرون هذا  
الحرم الشريف فيفتخرون بذلك وقد ذكرنا عمارة الوليد بن عبد الملك له ثم  
المهدي ثم المتوكل فانزرا بحجرة بالرخام ثم جدد التاريز وزيروا من زكري في خلافة  
المعتني وحمل لها سببا كما من حسب القندال لابن يوسف وكانت الستائر الخضر  
فاتي اليه من الخلفاء وفي ليلة الجمعة مسهل سنة اربع وخمسين  
وسمائية وقعت نار بالمدينة فاحترق من المسجد وبعض سبب  
الحجرة فلبثوا الي الخليفة المستمير بناع والآت من بغداد  
وايتمدوا بعمارة اول سنة خمس وخمسين وعده ولم يحبسوا علي ازالة  
ما وقع من السقوق علي العبور حتي يطالعوا المستقيم واشتغل  
المستقيم بالستائر فسقطوا الحجرة ووصل من مصر آلات العمارة في  
دولة المنصور علي ابن المعراييك ووصل من اليمن من ملكها شمس الدين  
المظفر يوسف ابن المنصور عمر بن علي بن رسول آلات وحساب وتسلط  
بمصر المظفر قطز واسمه الحقيقي محمود بن ممدود ابن تحت جلال الدين  
خوارزم شاه وابوه ابن عمه وقع عليه السبب فبيع بدمشق وسمي  
قطز واشتغل بالستائر حتي كسرهم في عين جالوت ومات في دون السنة  
وتسلط الملك الظاهر وكان صاحب اليمن ارسل منبرا من صدوق  
فقلعه الملك الظاهر وارسل منبرا من جهته وكمل عمارة والملوك  
يفعلون ذلك افتخارا به وادبه ورسله عن عظم  
نفس النبي ابي اعلي الانس فاتبه في كل التوايب وايتشي



وأترك حظوظ النفس عنك وقلي لعل لا ترجي عن نفس هذا الانفس  
 تردى الردي والحمية كل مله، فلقد سعدت اذا خصصت بأبوص  
 ان تستلي بصعد روحك في العلي، بيد الكرام علي ثياب سندس  
 وترني ما ترصنين من كالمنا، في مقعد عبد الملك مقدس  
 وترجي نبيمة تحمها، وبذخاير ترجميد وترأسي  
 ما انت حتى لا تكون، المحمد في كل هول مبلس  
 ما في حيايتك بقدر، ان مات تحلفه جميع الانفس  
 فحمد بجميعة تحدي الاسم وتنمي سدق الظلام المحمدي  
 ويقوم دين الله ابيض ظاهرا في غيظ ابليس اللعين الانجس  
 اعظم بنفس محمد ان تعدا، اهون بنفسك يا اخي والخمس  
 نظمت هذه الابيات في سنة سبع وثلاثين وسمي ما به في كلام تفسير  
 قوله تعالى ما كان لاهل المدينة من حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن  
 رسول الله ولا يرعبوا بانفسهم عن نفسه والآن ردت فيها هذا المعاني  
 العارض، ولغيره اعلا البقاع وخيرها نراك علي السوي اجل مؤسس  
 فبطيخة طاب الري وتريلها اركي قراني كل واد ادرس  
 ادي عمارتها ومسجدها بما احوي وفي كل البرية قاسي  
 اني يكون علي بيع حساسني في ذاك يا نعم الاقل الانجس  
 لو جاز بيع النفس بعد كان في محراب الراف اسرف ملبس  
 صلى عليه الله كل دقيقة بعد الخلايق ناطق او اخرس  
 فصل

مكتبة  
 دار  
 الكتب  
 القاهرة

**فصل** الكعبة والحجرة الشريفة قد علم حالها الاول بالنس للمحدث الولد  
 الذي قدمناه والثانية بالامان به وبالقطع بقطتها وفي كثير من البلاد  
 غيرهما اما كن ينذر لها ويهدي اليها وقد نسيال عن حكمها وبيع النظر في  
 انها هل تلحق بهذين المكانين وان لم يبلغ مرصها ولا وقد ذكر الرافعي عن  
 صاحب التهذيب وغيره انه لو نذر ان يبيد بكذا علي اهل بلده عينه  
 يجب ان يصدق به عليهم قال ومن هذا ما ينذر بعينه الي الذي  
 المعروف بمرجان فان ما يجمع من يشم علي جماعة معلومين  
 وهذا محمول علي ان الراف اقتضي ذلك فيقول النذر عليه ولا شك انه اذا  
 كان عرف حمل عليه وان لم يكن عرف يظهر ان يحى فيه خلاف وجهين احدهما  
 لا يصح النذر لانه لم يشهد له الشرع بخلاف الكعبة والحجرة الشريفة  
 والثاني يصح اذا كان مشهورا بالخبر وعلي هذا ينبغي ان يصرف في مصداق  
 الخاصة به ولا يتعداها والا قرب عندي بطلان النذر لما سوى الكعبة  
 والحجرة الشريفة والمساجد الثلاثة لعدم شهادة الشرع لها وان من  
 خرج من ماله عن شيء لها واقتضي عرف صرقه في جهة من جهاتها صرف اليها  
 واخصت به والله اعلم وحيد علي شحم بخط المولف رحمه الله تعالى ما صورته  
 صفته في يوم السبت والاحد الرابع والعشرين من شهر رجب الفزد عام اربع  
 ومئتين وسبع مائة بظاهر دمشق وكتبته هذه السجدة في شهر رمضان المعظم  
 سنة ثمان مائة المذكورة اهديها الي المدينة الشريفة تكون وقفا هناك وقد  
 وقعها لذكر وكتبه علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى ثم تمام  
 السبكي عمه له وللعلماني اجمعين والحمد لله رب العالمين

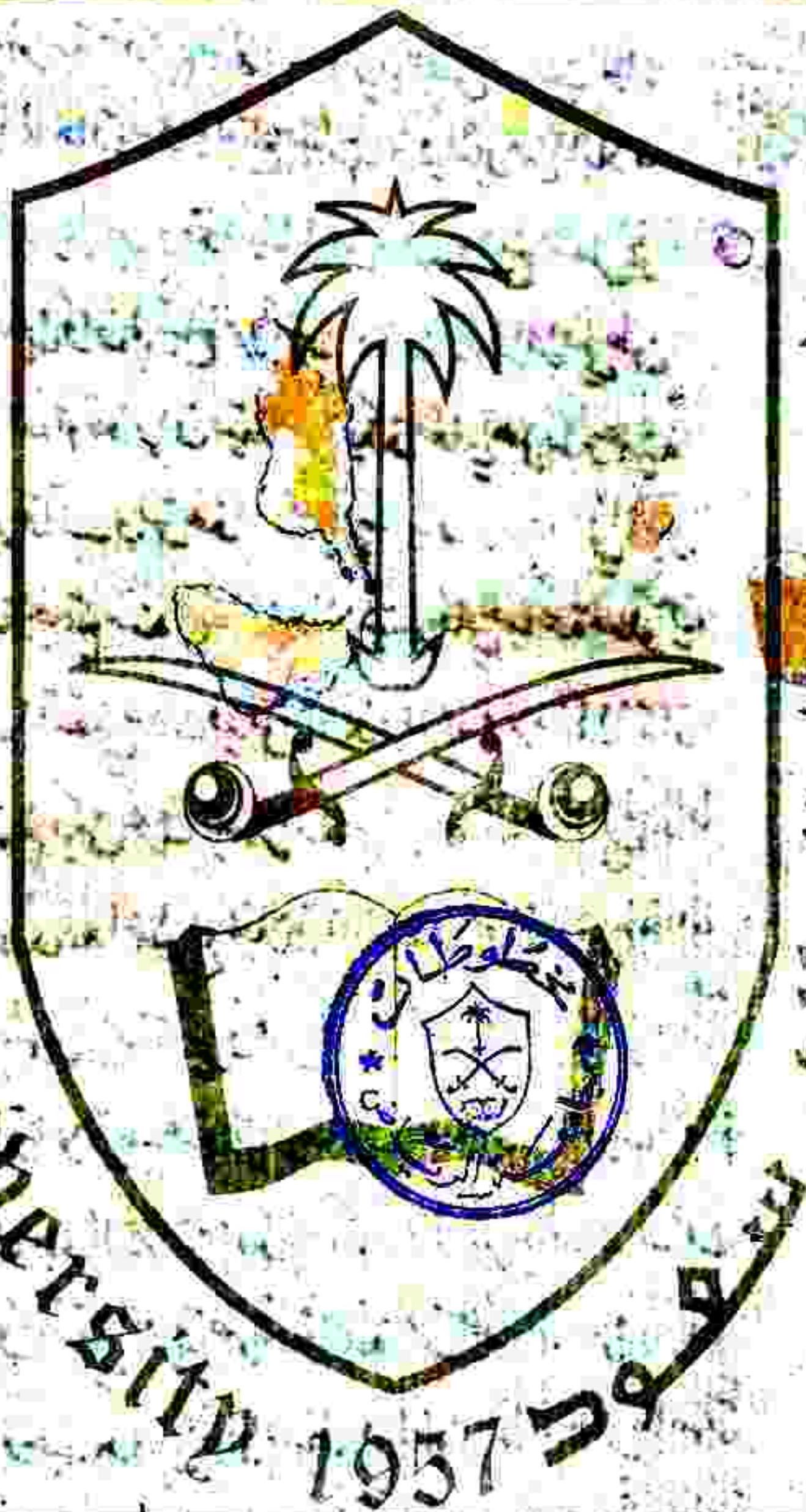
وصلى  
 على  
 النبي  
 وآله  
 وسلم

مكتبة  
 دار  
 الكتب  
 القاهرة

مكتبة  
 دار  
 الكتب  
 القاهرة



King Saud University



جامعة الملك سعود



مكتبة المصطفى الإلكترونية

[www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

[www.مكتبةالمصطفى.com](http://www.مكتبةالمصطفى.com)

Source / المصدر :



KING SAUD  
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>